المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
منشور رقم: 24 س 3

29 أبريل 2011

إلى السادة:

- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛
- وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول مكافحة ظاهرة البناء غير القانوني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار مواكبة السياسة العمومية للدولة في مجال مكافحة ظاهرة البناء غير القانوني، الذي مازال يتنامى بوثيرة خطيرة، مما يضر بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة للقضاء على السكن غير اللائق، سبق لهذه الوزارة أن وجهت إليكم عدة مناشير ودوريات تحثكم على التصدي لهذه الظاهرة بصرامة وحزم وفقا لما ينص عليه القانون. غير أنه تبين من تتبع هذا النوع من القضايا أن بعض النيابات العامة أصبحت لا تولي هذا النوع من الجنوح العناية اللازمة، ولا تتعامل معه بالحزم الواجب.

لأجله، فإني إذ أذكركم بالمناشير والدوريات الموجهة إليكم في هذا الصدد ومن بينها الدورية المشتركة بين وزارات العدل والداخلية والإسكان والتعمير والتنمية المجالية عدد 2911 المؤرخة في 12 ماي 2008، أطلب منكم العمل على إيلاء مزيد من العناية لقضايا التعمير ومخالفات البناء والحرص على تطبيق القانون بشأنها بالصرامة التي تقتضيها الظرفية، وذلك بالعمل على الخصوص على القيام بما يلي:

- الإسراع بإنجاز الأبحاث القضائية المرتبطة بمخالفات البناء والتعمير، مع إبلاء الأهمية اللازمة للمخالفات الخطيرة كتلك المتعلقة بإحداث تجزئات عقارية بدون ترخيص؛

- حجز الآلات والأدوات والأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو التي كانت ستستعمل فيها والمطالبة بمصادرتها؛
- السهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين؛
- السهر على تهييئ الملفات وتجهيزها لتسريع البت فيها من طرف القضاء بدون تأخير؛
- العمل على التماس عقوبات زجرية تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة، مع التماس هدم البنايات المخالفة للقانون؛
- الطعن في المقررات القضائية التي تقضي بعقوبات لا تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة أو التي لا تراعي حالة العود؛
- الطعن في المقررات القضائية التي لا تقضي بهدم البنايات المخالفة للقانون حينما ينص القانون على ذلك؛

هذا، ونظرا لما للأمر من أهمية أهيب بكم السهر على تطبيق الإجراءات المذكورة بكل حرص وحزم، مع العمل على موافاة مديرية الشؤون الجنائية والعفو بتقارير شهرية تتضمن عدد المحاضر المحالة على النيابات العامة، ونوعية المخالفات المسجلة، والإجراءات المتخذة بشأنها ومآلها، وكذا بالمقررات القضائية الصادرة بشأنها. مع إعداد تقارير خاصة بالقضايا التي تبدو لكم مهمة وموافاتي بكل صعوبة قد تعترضكم عند التطبيق **والسلام.**

مدير الشؤون الجنائية والعفو
محمد عبد النباوي